الأمم المتحدة

E/CN.3/2008/27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 December 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة التاسعة والثلاثون
٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨
البند ٤ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: تنسيق البرامج الإحصائية وتحقيق التكامل فيما بينهما

الشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين

مذكرة من الأمين العام

وفقا لما طلبته اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى علم اللجنة التقرير المتعلق ببناء القدرات الإحصائية الصادر عن الشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١). ويتناول التقرير بإيجاز جهود الشراكة في تشجيع استخدام إحصاءات أفضل باعتبار ذلك جزءا أساسيا من البيئة المؤاتية لإحراز التقدم في مجال التنمية، الأمر الذي يتأتى بوجه خاص من خلال دعم البلدان في مجال وضع الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات وتنفيذ تلك الاستراتيجيات ومتابعتها، وذلك من خلال الدعوة وبتشجيع الجهات المانحة على التعاون في برامج الدعم الإحصائي. ولعل اللجنة تود أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2008/1.

** الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٤ (E/2007/24)، الفصل الأول-ألف.

281207 281207 07-63221 (A)

التقرير المتعلق ببناء القدرات الإحصائية الصادرة عن اللجنة التوجيهية للشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين

أولا – مقدمة

١ – يتمثل هدف شراكة باريس ٢١ عموما في إيجاد ثقافة تعتمد على الأدلة في وضع السياسات وتنفيذها بما يساعد على تحسين وسائل الحوكمة ويزيد من فاعلية الحكومات في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتنصب جهود الشراكة على مساعدة البلدان النامية على وضع استراتيجيات وطنية لإعداد الإحصاءات وتنفيذ تلك الاستراتيجيات ورصد تنفيذها بحيث يتوفر لها، ضمن جملة أمور، بحلول عام ٢٠١٠، بيانات خاصة بها ومن إعدادها، تتناول جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وجميع الاحتياجات المتصلة بسياسات التنمية.

٢ – ومن شأن الاستراتيجية الوطنية أن توفر للبلد دعامة يرتكز إليها في تعزيز القدرة الإحصائية على نطاق النظام الإحصائي الوطني بأكمله. وسوف توفر الاستراتيجية الوطنية رؤية لما ينبغي أن يكون عليه النظام الإحصائي الوطني في غضون فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات وتحدد معالم الطريق المفضية إلى تحقيق تلك الرؤية[(١)].

ثانيا – التقدم الذي أحرزته شراكة باريس ٢١ في عام ٢٠٠٧

٣ – تدعم شراكة باريس ٢١ العمليات المتصلة بالاستراتيجيات الوطنية، وذلك في المقام الأول عن طريق الأنواع التالية من الأنشطة: (أ) الدعوة واستحداث أدوات للدعوة إلى الاهتمام بالإحصاء؛ (ب) البرامج الإقليمية؛ (ج) تشجيع الجهات المانحة على التعاون؛ (د) وضع منهجية للاستراتيجية الوطنية؛ (هـ) وضع برامج فرعية. ويرد أدناه بيان التقدم المحرز في عام ٢٠٠٧ في إطار تلك الأنشطة.

ألف – الدعوة واستحداث أدوات للدعوة إلى الاهتمام بالإحصاء

٤ – تشمل جهود شراكة باريس ٢١ ممارسة أنشطة محددة الأهداف في اجتماعات دولية وإقليمية معينة واستحداث أدوات لهذا الغرض. وقد أسفرت تلك الأنشطة عن تطور مشجع

(١) للاطلاع على مزيد من تفاصيل الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، انظر E/CN.3/2005/18.

يشمل زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية (انظر الفقرة ١٢). وفيما يلي بعض من أدوات الدعوة التي استحدثتها الشراكة في عام ٢٠٠٧:

(أ) كتيب معنون ''العد العكسي للفقر: دور الإحصاءات في التنمية العالمية'' يوضح مدى أهمية دور الإحصاءات في التنمية والحد من الفقر؛

(ب) نموذج كتيب معنون ''لماذا يحتاج أي بلد لإحصاءات جيدة'' الهدف منه تشجيع الحكومات والجهات المانحة على توفير الدعم. وقد أعدت كتيبات خصيصا لجمهورية تترانيا المتحدة وغابون ومالي وملاوي وموريتانيا، وذلك بالتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني بكل من تلك البلدان.

باء - البرامج الإقليمية

٥ - تركز البرامج الإقليمية التي تضطلع بها شراكة باريس ٢١ بشكل متزايد على الأنشطة القطرية وتشمل عناصر مختلفة من قبيل تعزيز الشراكة؛ وتعبئة الموارد التقنية والمالية؛ وتوفير الخدمات الاستشارية للبلدان بناء على طلبها. ومن بين إنجازات الشراكة في عام ٢٠٠٧ نجاحها في التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة إحصائية إقليمية لبلدان أمريكا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت جميع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز، بفضل مساعدة شراكة باريس ٢١ وشركاء آخرين من وضع استراتيجياتها الوطنية في صيغتها النهائية وبدأت عملية التنفيذ. إلا أن أبلغ مثال على قوة فعالية الشراكة هو حالة المكتب الإحصائي الوطني في النيجر الذي أمدته الشراكة بناء على طلبه بدعم كامل. حيث أسدت له المشورة بشأن وضع الاستراتيجية الوطنية للبلد وساعدت البلد على تأمين التمويل اللازم للعملية من خلال صندوق البنك الدولي الاستئماني لبناء القدرات الإحصائية كما ساعدته على إدراج الاستراتيجية الوطنية في استراتيجيته الوطنية للحد من الفقر وأيدته في اجتماع استشاري يضم الجهات المانحة.

جيم - تشجيع الجهات المانحة على التعاون

٦ - تعقد شراكة باريس ٢١ اجتماعات لفريق عمل مشترك بين الوكالات تتمثل مهمته في الإبلاغ عن الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة من أجل بناء القدرات الإحصائية. وقد انبثق الفريق من مشروع تجريبي (''عملية الإبلاغ اليسيرة'') اضطلعت به الشراكة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ في أفريقيا جنوب الصحراء[٢]. وفي عام ٢٠٠٧، أجرى الفريق، الذي يُطلق

(٢) للاطلاع على مزيد من تفاصيل عملية الإبلاغ اليسيرة، انظر E/CN.3/2007/25.

عليه الآن ''نظام الإبلاغ عن دعم الشركاء لعملية التطوير الإحصائي''، استعراضا للموجود من نظم الإبلاغ، وقام بتصنيف الأنشطة الإحصائية وبترميز الدعم المالي وغير المالي المقدم من الشركاء لأغراض الإحصاء وأجرى دراسة بشأن مدى جدوى الاستعانة، في استقاء المعلومات المتعلقة بدعم التطوير الإحصائي، بنظام إبلاغ الدائنين الذي تتولى تشغيله منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينظر الفريق حاليا في اقتراح يدعو إلى تنقيح وتحديث ممارسة الإبلاغ بالاعتماد إلى حد كبير على نظام إبلاغ الدائنين. وسوف يقوم مكتب اللجنة التوجيهية لشراكة باريس ٢١ بمناقشة هذه النقاط بمزيد من التعمق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وفي دورة لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

دال - وضع منهجية للاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالإحصاء

٧ - قامت شراكة باريس ٢١، في ظل التعاون الوثيق مع شركاءها، بوضع توجيهات منهجية للبلدان المعنية بالتخطيط الاستراتيجي في مجال الإحصاء[٣]. ومن بين الورقات التي أعدت في عام ٢٠٠٧ ما يلي:

(أ) ''إدماج الإحصاءات القطاعية في صلب النشاط الإحصائي العام في أفريقيا: دليل لتخطيط نظام إحصائي متكامل''، وتوفر هذه الورقة التوجيه لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية والمكاتب الإحصائية القطاعية بشأن كيفية العمل معا على إدماج النظم الإحصائية القطاعية في صلب النظم الإحصائية الوطنية؛

(ب) ''دليل للاستعانة بنهج وطني شامل في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية''، وتتناول هذه الورقة بإيجاز الأسباب الداعية إلى زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية وتوفر توجيهات عملية لمديري النظم الإحصائية الوطنية وممولها بشأن كيفية اتباع نهج وطني شامل (أو نهج برنامجي) في دعم جهود تعزيز النظم الإحصائية الوطنية (للاطلاع على مزيد من المعلومات انظر الفقرة ١٢).

هاء - البرامج الفرعية

٨ - تتولى أمانة شراكة باريس ٢١ الإشراف على تنفيذ برنامجين فرعيين هما: الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية وبرنامج البيانات المعجل في البلدان التي يجري تجريبه فيها. وقد جرى العمل على قدم وساق في البرنامجين في عام ٢٠٠٧.

(٣) الوثائق متاحة على الموقع التالي: http://www.paris21.org/knowledgebase/.

٩ - وللشبكة الدولية للاستقصاءات الأسر المعيشية هدفان هما: (أ) العمل على تحسين استخدام البيانات الجزئية المستخدمة في الاستقصاءات؛ (ب) تحسين نوعية الاستقصاءات مستقبلا. وقد استحدثت الشبكة أو هي في سبيلها إلى استحداث ثلاث أدوات لينفذها برنامج البيانات المعجل، ألا وهي مجموعة أدوات إدارة البيانات الجزئية، ومصرف أسئلة الدراسات الاستقصائية، وإطار تقييم نوعية الاستقصاءات.

١٠ - وتعزيزا لقدرة البلدان على إعداد بيانات إحصائية يعول عليها في رسم السياسات ورصد تنفيذها وتقييمها يؤدي برنامج البيانات المعجل ثلاث مهام رئيسية هي: (أ) توثيق المتوافر من البيانات الجزئية المتصلة بالدراسات الاستقصائية وحفظها ونشرها؛ (ب) تحليل المتوفر من بيانات الاستقصاءات وتقييم برامج الاستقصاءات السابقة؛ (ج) وضع برنامج محسن للاستقصاءات وجمع البيانات. وقد اضطلع بتلك المهام مجتمعة في ٢٤ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط يجري تجريب البرنامج فيها. وأبدت سبعة بلدان أخرى اهتماما بالاشتراك في أنشطة البرنامج. ومن بين الدروس المستفادة حتى الآن (أ) أن عملية إعداد البيانات الجزئية عملية واسعة النطاق وغير منظورة؛ (ب) أن نشر البيانات الجزئية محدود وغالبا ما يقتصر على حالات بعينها؛ (ج) أن هناك إقبال من البلدان على الأدوات التقنية والمبادئ التوجيهية المتصلة بالسياسات العامة والتدريب.

١١ - ويركز مشروع ميتاغورا المضطلع به في إطار أمانة شراكة باريس ٢١، على أساليب وأدوات وأُطر لقياس مدى التمتع بحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي. وفي عام ٢٠٠٧، أتم فريق خبراء مستقل تقييم تنفيذ المشروع ونتائجه وأصدر تقريرا تقييميا يعرض فيه مواطن قوة ميتاغورا وأوجه قصوره التقني ويطرح عددا من التوصيات الهامة الهدف منها تدعيم أركان المشروع من الناحية العلمية والتقنية والفنية. ويجري وضع تصور للمرحلة الثانية من ميتاغورا في ضوء تلك التوصيات. وفضلا عن ذلك، تم، على امتداد عام ٢٠٠٧، إيلاء اهتمام خاص لأنشطة الدعوة ونُشرت على الإنترنت مجموعة مواد تدريبية أُعدت في إطار المشروع آنف الذكر.

ثالثا - التوجهات المستقبلية لأعمال الشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين

١٢ - في عام ٢٠٠٨، ستعمل شراكة باريس ٢١ جنبا إلى جنب مع مؤسسات دولية ومنظمات إقليمية وجهات مانحة ثنائية على زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية. الأمر الذي سيشمل تطبيق نهج وطنية شاملة تستخلص فيها الدروس من النهج القطاعية المتبعة بنجاح في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والزراعة. وفي سياق تطبيق تلك النهج

الشاملة سيُستفاد، بوجه عام، من الاستراتيجيات الوطنية باعتبارها إطارا للتنسيق فيما بين القطاعات وبين الجهات المانحة. والهدف من ذلك هو كفالة اتساق المساعدات المقدمة من الجهات المانحة وخفض تكاليف المعاملات بتحديد الأهداف والنتائج المراد تحقيقها وإقامة آليات مشتركة للتنفيذ ورصد التقدم والإبلاغ.